



خلال العام الماضي مسجلة فقرة بنسبة 20%.. و14,7% نمو صافي أرباحها إلى 1,78 مليار دينار

8,5 مليارات دينار الإيرادات التشغيلية لـ 32 شركة بالسوق الأول

«النزعة البيعية» تكبّد «البورصة»

489 مليون دينار خسائر في أسبوع

شريف حمدي

سيطرت النزعة البيعية على أغلب تعاملات الأسبوع في بورصة الكويت، لتراجعت المؤشرات والمتغيرات بشكل جماعي بنهاية الأسبوع الأول في إبريل الجاري، وكان لافتاً أن البيع كان أكثر تركيزاً على الأسهم القيادية مقارنة بالأسهم المتوسطة والصغيرة، خاصة الأسهم البنكية ليخسر المؤشر الأول مستوى 7800 نقطة.

وبدا جلياً أن سوق الأسهم الكويتي لا يزال متأثراً كسائر الأسواق العالمية جراء أزمة المصارف الأميركية، ومن المتوقع أن تشهد البورصة الكويتية خلال الجلسات المقبلة إعادة بناء للمراكز في ضوء الأرباح المعلن عنها للعام الماضي من قبل البنوك والشركات والتي تراجعت بنسبة 726 بإجمالي 2,4 مليار دينار مقارنة بـ 3,2 مليارات دينار، وسط توقعات بأن يعود الزخم الشرائي خلال الفترة المقبلة استعداداً لمرحلة الكشف عن نتائج الربع الأول من العام الحالي.

كما أن تراجع الأسعار لكثير من الأسهم سيضج على عمليات الشراء خاصة الأسهم القيادية التي انخفضت أسعارها بشكل لافت من بداية العام، حيث تقدر خسائر المؤشر الأول الذي يضم هذه النوعية من الأسهم بـ 3,7% من بداية العام.

وعلى ضوء ما سبق، تراجعت القيمة السوقية لبورصة الكويت بنهاية التعاملات الأسبوعية بنسبة 1% محققة 489 مليون دينار خسائر ليصل إجمالي القيمة السوقية إلى 44,61 مليار دينار تراجعاً من 45,1 مليار دينار. وانخفضت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 7% بمحصلة 180 مليون دينار بمتوسط يومي 36 مليون دينار، وذلك انخفاضاً من 194 مليون دينار الأسبوع الماضي بمتوسط يومي 39 مليون دينار، كما تراجعت أحجام التداول بنسبة 10,5% بكميات أسهم متداولة 581 مليون سهم انخفاضاً من 584 مليون سهم الأسبوع الماضي.

وانتهت البورصة تعاملاتها على تراجع جماعي للمؤشرات، وذلك كالتالي:

- تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1,2% بخسارته 96 نقطة، ليصل إلى 7725 نقطة تراجعاً من 7821 نقطة الأسبوع الماضي.
- انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,8% بخسارته 45 نقطة ليصل إلى 5455 نقطة انخفاضاً من 5500 نقطة.
- تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1,1% بخسارة 81 نقطة ليصل إلى 6969 نقطة انخفاضاً من 7050 نقطة الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر، بلغت قيمة ملكيات الأجانب في أسهم البنوك الكويتية بنهاية الأسبوع 3,9 مليارات دينار، وفقاً لإحصائية نسب الملكيات الأجنبية في البنوك الكويتية بتاريخ 5 الجاري. إذ اتسمت تعاملات الأجانب بالشراء نسبياً، وذلك من خلال زيادة الملكيات في أسهم 4 بنوك هي: بنك الكويت الوطني والأهلي وبنك الكويت الدولي KIB وويبيان، فيما تراجعت في كل من الخليج وبيت التمويل الكويتي (بيتك)، ووربة، واستقرت في بنوك التجاري والمتحد، بالإضافة إلى برقان.

أبرز المؤشرات المالية لشركات السوق الأول في بورصة الكويت لعام 2022 (بالمليون دينار)	صافي الربح/الخسارة التشغيلية	صافي الربح/الخسارة	الشركة
1.009.741.000	623.617.000	509.085.000	وطني
1.072.282.652	723.294.393	357.716.257	بيتك
1.728.058.000	316.479.000	195.972.000	زبن
181.057.000	94.851.000	61.804.000	بنك الخليج
113.222.308	71.153.372	61.980.069	الخليج
231.263.222	100.684.429	57.785.613	بنك وبيبيان
232.050.000	124.974.000	82.130.000	وربان
84.318.824	53.357.544	50.669.086	هيون سولت
135.336.000	29.939.000	27.655.000	جي إف اتش
206.594.000	61.043.000	21.426.000	صاعدات
79.847.129	29.081.914	20.889.987	بورصة الشرق والكويت
182.115.205	33.485.351	20.982.395	المدينة
79.196.000	44.121.000	19.288.000	بنك ووربة
190.869.238	23.312.714	18.704.850	الغرم
35.200.336	22.617.357	18.002.979	البورصة
52.744.243	36.155.166	14.463.347	شمال الزور
82.521.413	17.503.318	13.995.160	KIB
29.625.751	21.638.864	12.479.693	البنوكية
19.105.688	9.082.288	9.002.288	أهليان
19.930.634	9.576.692	8.735.362	استثمارات
1.062.601.000	317.403.000	25.154.000	كيكو
863.380.000	128.597.000	68.040.000	الأميركي
24.729.797	4.160.405	3.166.934	الشمسة
51.098.806	(1.682.203)	(1.987.563)	مركز الخليفة
113.045.848	14.441.631	12.948.313	مركز الخليج
378.859.843	266.189.126	167.271.144	المنجد - العرين
16.811.876	10.047.189	8.149.403	إيران
27.620.930	8.546.817	7.367.875	عقارات الكويت
123.704.336	9.663.951	6.627.213	مركز
20.165.744	3.626.323	601.844	العربية للاستثمار
24.227.863	(217.925)	(4.400.735)	الاستثمار
95.685.470	(3.402.288)	(58.945.605)	الافتح
8.517.107.155	3.203.116.368	1.783.379.689	الإجمالي

والمويل الكويتي «بيتك» وبنك الخليج وبنك الكويت الوطني، وذلك بنسب نمو بلغت 47% و46,8% و40,5% على التوالي.

فيما سجلت شركة طيران الجزيرة أعلى نسبة نمو في صافي أرباحها خلال عام 2022 بنسبة 184% لتسجل 20 مليون دينار، وذلك نتيجة تحسن بيئة الأعمال وارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة للبنوك وتسارع النمو في سوق الائتمان وعودة الحياة الاقتصادية والتنقل والسفر إلى طبيعتها بعد أزمة كورونا.

وعند تحليل أرقام الإيرادات التشغيلية وتبين أن 18 شركة ارتفعت إيراداتها التشغيلية خلال عام 2022 وعلى رأسها طيران الجزيرة وبنسبة 126,5% لتسجل 182,1 مليون دينار، وأيضاً بيت التمويل الكويتي «بيتك» بنسبة 32,2% لتسجل 1,072 مليار دينار، بينما انخفضت الإيرادات التشغيلية لـ 14 شركة.

وبالتزامن مع تحسن الأداء المالي لشركات السوق الأول، فقد استطاعت غالبية الشركات توزيع أرباح نقدية على مساهميها والتي بلغت حوالي 926 مليون دينار بقيادة بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي «بيتك»، وزيين وهيومن سوفت بتوزيعات نقدية بلغت 264 مليوناً و200 مليون و151,5



المحلل المالي

وقد ارتفعت أرباح الشركات الـ 32 المدرجة في السوق الأول لبورصة الكويت خلال عام 2022 بنسبة 14,7% لتبلغ نحو 1,78 مليار دينار، وذلك بالمقارنة بأرباح عام 2021 البالغة 1,55 مليار دينار، فيما بلغت الأرباح التشغيلية لتلك الشركات نحو 3,2 مليارات دينار بارتفاع نسبته 16,6%، مقارنة بـ 2,74 مليار دينار بأرباح تشغيلية في 2021.

وعلى صعيد الإيرادات التشغيلية لشركات السوق الأول في بورصة الكويت، فقد سجلت فقرة بنسبة 19,9% خلال العام الماضي، لتبلغ مستوى 8,52 مليارات دينار، وذلك مقارنة بإيرادات تشغيلية خلال عام 2021 بلغت نحو 7,1 مليارات دينار.

وارتفع صافي أرباح معظم شركات السوق الأول وبشكل ملحوظ بالعام الماضي، وذلك باستثناء بعض شركات الخدمات المالية التي تعرضت لانخفاض في صافي أرباحها نتيجة الخسائر التي لحقت بأسواق المال، بينما سجلت شركة أفكو أعلى الخسائر بـ 59 مليون دينار مقابل خسارة 23,8 مليون دينار في 2021، كما تكبدت شركة الامتياز صافي خسارة 4,4 ملايين دينار.

وجاء هذا الارتفاع في صافي الأرباح لمعظم شركات السوق الأول، نتيجة الارتفاع المحفوظ في صافي أرباح البنوك خاصة بيت

تعتبر شركات السوق الأول وعددها 32 شركة مدرجة في بورصة الكويت الراقعة الرئيسية للسوق من حيث الأداء والسيولة والقيمة الرأسمالية السوقية، حيث بلغت قيمتها السوقية مجتمعة حوالي 33,84 مليار دينار، أي ما يعادل 75% من القيمة السوقية الإجمالية لبورصة الكويت التي بلغت 45,12 مليار دينار، وذلك كما في 31 مارس 2023.

وأيضاً تستقطب أسهم السوق الأول معظم السيولة في بورصة الكويت، حيث بلغت السيولة على الأسهم الـ 32 منذ بداية العام حتى 31 مارس 2023، نحو 2,29 مليار دينار، ما يشكل حوالي 86,7% من سيولة البورصة الكويتية التي بلغت بدورها 2,64 مليار دينار.

وقد تأثر أداء السوق الأول بتداعيات أزمة بعض المصارف في أميركا وأوروبا في الربع الأول من العام الحالي، بالإضافة إلى التذبذب الحاد بأسواق المال العالمية، حيث خسر مؤشر السوق الأول خلال أول 3 أشهر من العام 3,6%، وذلك رغم النتائج المالية الجيدة التي أعلنت عنها شركاته للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والتحسن المحفوظ في تقييماتها.

عوضاً عن التسلم المباشر وإقرار الدخول والخروج.. يطبق من 11 الجاري

«الجمارك»: 5 دنانير رسم إعداد بيان المستودعات

وشددت التعليمات على أنه في حالة عدم الخروج وتعليق البيان في النظام بعد مرور 30 يوماً من تاريخ الإصدار أو الإصدار يتم إبلاغ أصحاب العلاقة وتقديم كتاب لإلغاء البيانات الجمركية وتسليم نسخ البيانات الجمركية في حالات التصدير. وجاء في التعليمات «في حال عدم المراجعة وتنفيذ قرار الإدارة بعد مرور 15 يوماً من التبليغ يتم فرض غرامة مالية قدرها 500 ريال سعودي أو ما يعادلها بعملات دول المجلس الأخرى على المخلصين الجمركيين بناءً على ما ورد في المادة 31 من اللائحة التنفيذية للقانون على أن يتم التحصيل عن طريق الإدارات التوفيقية».

أو ما يعادلها بالدينار الكويتي على المخلصين الجمركيين في حال عدم الخروج وتعليق البيان في النظام بعد مرور 30 يوماً من تاريخ الإنشاء أو الإصدار وعدم قيامهم بالإجراءات المطلوبة لمعالجة ذلك الأمر.

وفي هذا الصدد، أصدر مدير عام الإدارة العامة للجمارك بالإبانة سليمان عبدالعزيز الفهد تعليمات جمركية بالإيعار للمختصين نحو ضرورة متابعة تسديد البيانات الجمركية في حالات الاستيراد (وارد - إدخال مؤقت - تصفية قورية) والتصدير (إحصائي - صادر - إعادة تصدير - تصدير مؤقت) على النظام الجمركي الآلي، ومتابعة تخرجها بالنظام الجمركي الآلي (بوابة الخروج).

بخص إجراءات تطبيق ضمن التزامات الجهة المستمرة، إذ يتم إعداد بيان إيداع مستودعات جمركية عوضاً عن التسلم المباشر وإقرار الدخول والخروج، وذلك مقابل تحصيل رسم خدمة بمبلغ قدره 5 دنانير، تكون على شكل طابع إيرادي يوضع على النسخة الأصلية للبيان الجمركي، على أن يتم الاحتفاظ بالنسخة الأصلية للبيان لدى إدارة المستودعات الجمركية العامة والخاصة.

وفي سياق متصل، تشدد الإدارة العامة للجمارك على متابعة تسديد البيانات الجمركية في حالات الاستيراد والتصدير على النظام الجمركي الآلي، إذ ستفرض غرامات في هذا الشأن تصل إلى 500 ريال سعودي

عملت «الأنباء» أن مدير عام الإدارة العامة للجمارك بالإبانة سليمان عبدالعزيز الفهد أصدر تعليمات جمركية بتأجيل تاريخ تنفيذ التعليمات رقم 2023/12 بشأن الشروط والضوابط المتعلقة بالتخصيص لإنشاء المستودعات الجمركية العامة، إذ قضى الفهد في التعليمات الجديدة بتأجيل العمل بالتعليمات الجمركية رقم 2023/12 إلى تاريخ 2023/4/11 بدلاً من 2023/3/29 نظراً لحاجة العمل للمزيد من التدريب والتطوير للنظام الجمركي الآلي.

وكانت التعليمات الجمركية رقم 12 لسنة 2023 قد تضمنت ما

نفت الكويت تعزز زيادة إنتاج أم نفا إلى 25 ألف برميل خلال 2023

75 ألف برميل إنتاج حقلي أم نفا وجنوب الرنقة من النفط الثقيل يومياً

ويقع حقل أم نفا في شمال الكويت وهو حقل حدودي، كما أنه فريد من نوعه لأنه يتكون من آبار النفط الثقيل، والآبار التقليدية، والآبار الجوراسية، ما يجعله منطقة إنتاج مزدهمة للغاية.

وقالت المصادر إن زيادة الإنتاج تأتي بالتزامن مع جهود الشركة لوصول إنتاج النفط في منطقة شمال الكويت إلى 600 ألف برميل في اليوم، ووضع خريطة طريق لإنتاج 800 ألف برميل بحلول عام 2026، وكذلك كشف منطقة جنوب وشرق الكويت عن عودة الإنتاج إلى مستويات ما قبل انتشار جائحة «كورونا»، فضلاً عن وصول إنتاج منطقة عمليات (شرق الكويت 2) إلى 500 ألف برميل يومياً.

عملت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت تعزز زيادة إنتاج حقل أم نفا في شمال الكويت إلى 25 ألف برميل يومياً خلال 2023 وذلك ارتفاعاً من مستوى 20 ألف برميل يومياً.

وذكرت أن زيادة عمليات الإنتاج في الحقل تأتي بعد عمليات التطوير الكبيرة التي أجرتها الشركة لزيادة الإنتاج من مستوى 9 آلاف برميل يومياً في عام 2017، قامت الشركة بوضع هدف استراتيجي لزيادة الإنتاج من 15 ألف برميل يومياً في عام 2021، ثم 20 ألفاً في عام 2022، وبعد ذلك 25 ألف برميل يومياً في عام 2023.

إعادة هيكلة سياسات وقانون العمل وزيادة الاستثمارات الموجهة لقطاعي التعليم والصحة

10 إجراءات مطلوبة لتعزيز الحرية الاقتصادية في الكويت

تحسين جودة خدمات الدولة القانونية والقضائية لضمان تحقيق سيادة القانون ومكافحة الفساد ■ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وتحسين موازنة الميزانيات العامة والسياسات المالية



جودة البيانات لتوفير الوقت على المواطنين ورفع إنتاجيتهم.

- 5 - إطلاق مبادرات وحملات وطنية توعوية واضحة الرؤية لمختلف فئات المجتمع وتعزيز ثقافة سيادة القانون على كل المستويات لتوثيق علاقة الفرد بالدولة، ودعم جهود منظمات المجتمع المدني بتعزيز سيادة القانون وبناء الشراكات الفاعلة بين الأطر الرسمية والأهلية الداعمة لمفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- 6 - تخصيص بوابة إلكترونية متكاملة لخدمات قطاع الأعمال والاستثمار للمساهمة في دعم عجلة النمو الاقتصادي ورفع الناتج المحلي وتيسير عمليات منظومة الاستيراد والتصدير بالدولة.
- 7 - خفض إجراءات التراخيص لضمان تحسين بيئة الأعمال وزيادة فرص جذب الاستثمارات المختلفة في الدولة.
- 8 - سن القوانين والتشريعات الكافية للحقوق بمختلف أشكالها وحماتها بشكل فعال لدعم النزاهة وحماية النظم القضائية.
- 9 - تحسين جودة خدمات الدولة القانونية والقضائية لضمان تحقيق سيادة القانون ومكافحة الفساد.
- 10 - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي

تحسين موازنة الميزانيات العامة والسياسات المالية بالدولة للحد من أوجه عدم المساواة وخلق فرص العمل المنصف للمجعي.

وكان مؤشر الحرية الاقتصادية 2023 قد أظهر تراجع الكويت 7 مراتب عالمياً على مؤشر الحرية الاقتصادية لتصبح في المرتبة الـ 108 خلال 2023 بدلاً من 101 في 2022، ومثلت قيمتها الإجمالية للمؤشر أقل من المتوسطات العالمية والإقليمية لانخفاضها بـ 1,6 درجة عن العام 2022.

وشهدت قيم معظم مؤشرات الكويت الفرعية المقاسة لعام 2023 انخفاضاً أو ثباتاً، ما أثر سلباً على القيمة الإجمالية للمؤشر إذ سجل مؤشر حرية الأعمال الارتفاع الوحيد بنسبة تغير بلغت 3,75 بعدما زاد من 55,4 في 2022 إلى 59,1 في 2023، أما مؤشر حرية العمل فقد شهد تراجعاً بنسبة 0,6% من 52,7 في 2022 إلى 52,1 في 2023، أما مؤشر الحرية النقدية فقد شهد تراجعاً بنسبة 2,45 من 71,7 في 2022 إلى 69,3 في 2023.

ولم تشهد الـ 3 مؤشرات المتبقية أي تغيير إذ ثبتت عند معدلاتها وهي مؤشر حرية التجارة الذي استقر عند 75,6 ومؤشر حرية الاستثمار الذي ثبت عند 55 ومؤشر الحرية المالية الذي ثبت عند 60.

أوصى مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن منظمة «هيرييتج» الأميركية بـ 10 إجراءات يجب القيام بها لتعزيز الحرية الاقتصادية بالكويت، وذلك في إطار أعمال مؤشر الحرية الاقتصادية 2023، إذ دعا إلى زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاعي التعليم والصحة وإعادة تقييم المناهج التعليمية، وإعادة هيكلة سياسات وقانون العمل، إلى جانب تخصيص بوابة إلكترونية متكاملة لخدمات قطاع الأعمال والاستثمار للمساهمة في دعم عجلة النمو الاقتصادي، وجاءت تلك التوصيات كما يلي:

- 1- إعادة هيكلة سياسات وقانون العمل لضمان تناسها مع تغيرات سوق العمل كالاتحاد على المعرفة الرقمية وشبكات الإنترنت.
- 2- الاستثمار بالبرامج البشرية ودعم التنمية البشرية إلى جانب الاهتمام بالتدريب لرفع إنتاجية العامل.
- 3- زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاعي التعليم والصحة مع إعادة تقييم المناهج التعليمية والفنية واستحداث تخصصات جديدة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- 4- الدفع نحو أهمية الاقتصاد الرقمي وتحسين

على إبراهيم